جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

ما ليس من لغة القرآن في باب مرفوعات الأسماء

د. نوري حسن حامد
(المحاضر في النحو والصرف بقسم اللغة العربية كلية الآداب والعلوم ـ إجدابيا – ليبيا)

ملخص البحث

يقوم البحث على بيان التراكيب النحوية التي لم يرد استعمالها في لغة القرآن الكريم من خلال القراءات العشرة؛ لأنها قراءات متلقاة بالقبول، وقد اعتمد الباحث في بيان ذلك على منهج سيبويه القاضي بعدم حمل الأسلوب القرآني إلا على أفصح الوجوه وأقومها، ما كان إلى ذلك سبيل، ومن ثم لم تعد من لغة القرآن الكريم لغة (أكلوني البراغيث) لقلتها وضعف قياسها.

Summary

Search is based on the statement grammatical structures that did not come in to use the language of the Quran through the ten reading.

The researcher adopted in a statement that it is not the language of the Quran on the approach of Sibawayh that the Quranic style does not carry only the most eloquent faces.

كلمات مفتاحية: Key words

grammatical structures : التراكيب النحوية

language of the Quran: لغة القرآن الكريم

The ten readings: القراءات العشر

The reliable language: اللغة الموثوقة

Approach: نهج

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

مقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن أسلوب القرآن الكريم من حيث التركيب ـ كما لا يخفى ـ هو الأسلوب الأمثل لأن يُحتذى به وينظم على منواله وشاكلته، فكل أساليبه ضاربة في الفصاحة بجرانها، إذ إنها في غاية الجودة سبكاً وبياناً، وبلغت الذروة روعةً وإتقاناً، ما جعل فصحاء العرب المناوئين لدعوة الإسلام ـ وهم أرباب البلاغة وفرسان الكلام ـ يقفون متحيرين فيها، وعاجزين عن أن يأتوا بمثلها، فما اسطاعوا أن يحاكوا سورة منه، ولو كانت من أقصر سوره.

هذا، وإن لم يُحْكم بأفصحية بعض القراءات أحياناً فليس لأن القرآن الكريم قد قصر عن المرتبة العليا في الأداء، حاشا وكلا، وإنما لأنه قد نزل بلغة كل حيّ من أحياء العرب[1]، وليس كل العرب في الفصاحة والبيان سواء؛ فبعضهم لغته فصحى، وبعضهم لغته فصيحة، وبعضهم الآخر لغته صحيحة ليست بفصيحة ولا فصحى[2]، **وأعني بالفصحى:** ما وافق الشائع من كلام العرب والأقوى في القياس، **وأعني بالفصيحة:** ما وافق الشائع من كلام العرب والقياس، إلاَّ أنَّ هذا القياس ليس بالأقوى، **وأعني بالصحيحة:** ما وافق لغة ليست شائعة ولها من القياس ما يعاضدها[3]، والفصاحة تتطلب أموراً عديدة، وما يهمنا منها هنا: عدم المخالفة للمقاييس المعروفة في كلام الفصحاء الأقحاح، مثل: عدم رفع المفعول، ونصب الفاعل، ورفع المضاف إليه أو نصبه، وهذا الشرط متوافر في أسلوب القرآن الكريم بقراءاته العشرة الصحيحة، وكيف لا، والله عزَّ شأنه يقول :﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (192) نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ (193) عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ (194) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ (195)﴾ [الشعراء: 192 ـ 195]؛ ولذلك إذا تكرر الأسلوب في القرآن العظيم على نهج معين ونمط واحد دون أن يتبدل فإن غيره ـ إذا جاء عمن يوثق بعربيته ـ يعد أقل منه فصاحةً وأضعف سبكاً، وهذا يعني أنّ الوقوف على الأسلوب القرآني فيه فائدة عظيمة لا تخفى، وهي: أن الكاتب أو الباحث حينما يكتب على وفقه يأمن من أن يُضَعَّف أسلوبه أو يُوهّى، فضلاً عن أن يُخطّأ أو يُلحّن؛ إذ كثيراً ما ترى كُتّاباً أو بُحّاثاً يترددون في اختيار هذا الأسلوب أو ذاك خوفَ نقدهم والطعن عليهم؛ لسماعهم رأياً من هنا ورأياً من هناك بتخطئة هذا الأسلوب أو ذاك، وقد يكون ذلك الرأي صحيحاً، وربما لا يكون، ولو أنهم وقفوا على أسلوب كتاب الله ـ تعالى ـ المتفق على فصاحته لما كانت منهم تلك الحيرة وذلك التردد، ولا التفات إلى رأي بعض النحاة الطاعنين في كثير من الأساليب التي جاءت في القراءات القرآنية؛ لأنه رأي مبني على مرتكزات خاطئة، منها:

1 ـ زعم أن القراءات ليست بقرآن؛ لأنهم يرونها نُقلت نقل الآحاد، ولا يسلمون تواترها، سواء أكانت من السبعة أم من غيرها[4]، وقد قرر جمهور الأصوليين أن ما نُقِل نَقْل الآحاد لا

---

[1] ينظر: المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز، ص96.
[2] ينظر في تصنيف اللغة المقبولة هذه المستويات الثلاث: الخصائص (2/ 10).
[3] ينظر: السابق (1/ 98 ـ 100، 119، 374)، و(2/ 12).
[4] ينظر: شرح الكافية (2/ 261)، و(2/ 265)، و(2/ 336)، و: البرهان في علوم القرآن (1/318 ـ 319).

جامعة بنغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

يثبت به قرآن[5]، والصحيح من كلام المحققين أن القرآن يثبت ـ أيضاً ـ بالآحاد[6].

2 ـ زعم أن حقيقة القراءات القرآنية تختلف عن حقيقة القرآن الكريم[7]، لذهابهم إلى أن القرآن هو المعنى القائم في النفس المجرد من الصيغة، وأن القراءات هي هذه الألفاظ التي نتلفظ بها، ومن ثم جعلوا الكلام قسمين: نفسيا ولفظيا[8]، وهذا سمح لهم أن يتجرَّؤوا على كثير من القراءات الصحيحة بالنقد والرد[9].

3 ـ جعل القواعد التي صاغوها وفق استقراء ناقص[10] معياراً لمعرفة الصواب من الخطأ في تركيب الكلام، وفرضوها على أسلوب القرآن الكريم وأسلوب الفصحاء من العرب الأقحاح الموثوقة عربيتهم والمرضية لغتهم، ولما كان الأسلوب القرآني يمكن الوقوف عليه بتلاوة كتاب الله العزيز والتدبر فيه، وبمطالعة كتب القراءات المتواترة والصحيحة، فقد رأيت عوضاً عن الكتابة في الأساليب القرآنية أن أكتب سلسلة من الأبحاث في الأساليب التي دار الجدل في صوابها وموافقتها الصحيح من الكلام مما ليست موجودة في القرآن، وقد ضممت إليها الأساليب الصحيحة غير المتنازع فيها، تتميماً للفائدة وتحصيلاً للمراد، وهو الوقوف على كل ما ليس من لغة القرآن الكريم، وأنه دون ما في القرآن العظيم فصاحةً وقياساً، ويتحقق بذلك أمران:

الأول: أن ما لم أذكره في هذه السلسلة من أساليب هي أساليب قرآنية، لأنه كما يقال: بضدها تتميز الأشياء.

والآخر: الاختصار، لأن الكتابة في الأساليب القرآنية والحديث عنها يحتاج إلى وقت طويل، كما لا يخفى.

وقد ابتدأت هذه السلسلة بتناول ما ليس من لغة القرآن في باب المرفوعات من الأسماء لأمرين اثنين:

الأول: أن الرفع لا يكون إلا فيما هو عمدة، بخلاف غيره، ولا شك أن العمدة أولى بالتقديم من الفضلة.

والآخر: أن الاسم أصل، والفعل فرع عنه، ومن ثم كان المصدر أصل المشتقات على مذهب نحاة البصرة، وهو المذهب المنصور[11].

وتوحيداً للأسلوب المكتوب به أرى ـ تبعاً لابن جني ـ أنَّ الواجب استعمال ما كان أقوى وأشيع، ومع ذلك لو استعمل إنسان الأسلوب الصحيح لم يكن مخطئاً لكلام العرب؛ فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع فإنه غير ملوم ولا منكر عليه؛ ذلك لأن الشعر والفواصل ـ كما هو معلوم ـ محل للضرورات، وغير الشاعر أو المسجع ليس مضطراً لاختيار غير الأجود،

---

[5] ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص196، وبيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب (1/ 469)، والموسوعة القرآنية المتخصصة ص318.
[6] ينظر: النشر في القراءات العشر (1/ 13).
[7] ينظر: البرهان في علوم القرآن (1/ 318).
[8] ينظر: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين (2/ 256 - 261).
[9] ينظر: الكشاف (2/ 70).
[10] ينظر: الخصائص (1/ 386).
[11] ينظر: الكتاب (1/ 12).

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

فيجب عليه ألاّ يكتب إلاّ بالأجود[12]، ومن هذا يستفاد أن الأساليب النحوية لا تتحصل من الشعر، ولا يحتج به عليها، فللشعر لغته الخاصة التي تَسُوغُ للشاعر، ولا تسوغ للناثر، وهذا بإجماع من أهل البلدين[13].

وقد كان منهجي في البحث أن أحصر الأساليب النحوية من خلال شروح الألفية، وأقوم بعرضها على القراءات القرآنية العشر؛ لأنها القراءات التي اتفق المحققون على صحتها[14]، فما كان من تلك الأساليب ليس موجوداً في إحداها ذكرته، وإذا كان أسلوبٌ ما في قراءة ما يحتمل لغتين: إحداهما فصيحة والأخرى صحيحة قدمت الفصيحة على الصحيحة، وادّعيت بناءً على هذا المسلك أن اللغة الصحيحة المحتملة ليست واردة في القرآن الكريم؛ لأنَّ القرآن الكريم ينبغي أن يخرج على أفصح اللغات أو فصيحها ما كان إلى ذلك سبيل، وهذا المنهج الذي سلكته هو منهج سيبويه، قال ابن عطية في تفسير قوله ـ تعالى ـ :﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 4] :"ذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ إلى أن الضمير في ﴿أَسَرُّوا﴾ فاعل، وأن ﴿الَّذِينَ﴾ بدل منه، وقال ـ رحمه الله ـ: لغة (أكلوني البراغيث) ليست في القرآن"[15].

وقد كان منهجي فيه أيضاً أنه إذا كانت قراءة ما يفيد ظاهرها جواز استعمال أسلوب ليس بجائز ذكرتها وناقشتها، وأثبت أنَّ ما قد يتوهم جوازه ليس من الأسلوب الكريم في شيء، وليس من منهجي ذِكر الأسلوب المختلف فيه بين النحاة من الناحية القاعدية أو الإعرابية، إذا كان هذا الاختلاف لا يؤثر فيه من الناحية اللفظية، ولا يغير شيئاً في الصيغة التركيبية، مثال ذلك اختلافهم في صحة الرفع عطفاً على اسم (إن) قبل استكمال الخبر، فالبصريون يمنعونه، والكوفيون يجيزونه على اختلاف بينهم، فمنهم من يطلق الجواز، وهو الكسائي، ومنهم من يقيده بكون اسم (إن) مبنيًّا، وهو الفراء، وكلاهما قد تمسك بقوله ـ تعالى ـ :﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾ [المائدة: 69]، ولم يُسَلِّم البصريون لهم ذلك، وتأولوا الرفع في (الصابئون) على أنه مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره كذلك، والجملة الاسمية اعتراضية، لا محل لها من الإعراب[16]، والله أسأل أن يوفق ويسدد؛ إنه ولي ذلك والقادر عليه، ولا حول ولا قوة إلا به، عليه توكلت، وإليه أنيب.

أولا ـ مرفوعات الأسماء

المراد بالمرفوعات في علم النحو ـ كما هو معلوم ـ ما اشتملت على علم الرفع، الذي هو الضمة وما ناب عنها، وقيل :"ما اشتمل على علم الفاعلية"[17].

وبتتبع الأبواب التي يقع فيها الرفع نجد أنه لا يقع إلا فيما يكون جزءاً من علاقة إسنادية، أي: إن الرفع علم الإسناد[18]، ولا يكون أبداً فيما هو فضلة، والمرفوعاتُ من الأسماء تسعة، وهي: المبتدأ، وخبره، واسم (كان) وأخواتها، واسم أفعال المقاربة، واسم الحروف المشبهة بـ(ليس)، وخبر (إنَّ) وأخواتها، وخبر (لا) النافية للجنس، والفاعل، ونائبه؛ ولذلك فإن هذا

---

[12] ينظر: الخصائص (2/ 12 - 14).
[13] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 423).
[14] ينظر: الغيث الهامع شرح جمع الجوامع ص110، وحاشية العطار على شرح الجلال على جمع الجوامع (300/1).
[15] المحرر الوجيز (4/ 74).
[16] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 151).
[17] التعريفات ص211، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص81.
[18] ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص185.

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

البحث سينحصر في تسعة مطالب.

المطلب الأول ـ المبتدأ:

يقسم النحاة المبتدأ بحسب ماهيته قسمين: مبتدأ له خبر، مثل: (زيد كريم)، ومبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر، مثل :(أقائم زيد)، والفارق بين القسمين هو أن الأول جامد، والآخر مشتق، ولكل منهما أحكام، بيانها ـ وفق ما لم يرد في أسلوب القرآن الكريم ـ كالآتي:

1 ـ أحكام ما له مرفوع أغنى عن الخبر:

يعد هذا النوع من المبتدأ مثار جدل كبير بين النحويين المحدثين، فمنهم من يؤيد تلكم القسمة الثنائية التي ورثناها عن أسلافنا، ومنهم من ينتقدها، وينعى على النحاة قسمتهم، ودعا تيسيراً للنحو ـ في ظنه ـ إلى ضرورة إسقاط هذا المبتدأ، يقول الدكتور مهدي المخزومي :"أما قولنا :(أقائمٌ الرجلان؟)، أو :(قائمٌ الرجلان)، فرفعهُ لا يعني شيئاً، ولا دلالةَ لهُ على معنىً إعرابي يقتضي الرفعَ، ولهذا كان من السخفِ القولُ بأنه مرفوعٌ على الابتداء ـ كما زعم البصريون ـ وأنه مبتدأ سدَّ فاعلُهُ مسدَّ خبرهِ؛ لأنه لا يكون مبتدأ بحال، لأنه إذا كان مبتدأ كان مسنداً إليه هو ما بعده من مرفوع"[19].

والحديث عن هذه القضية يطول ذكره، وليس هذا محله، والذي يعنينا هنا أن هذا القسم ليس محل اتفاق بين المتقدمين والمتأخرين في المطلق، كما أنه ليس محل إجماع بين الأسلاف في صورتين، وهما:

الأولى ـ عدم الاعتماد:

وبيان هذه الصورة أن النحاة قد اختلفوا في اشتراط الاعتماد على نفي أو استفهام في الوصف إذا تقدم على مرفوعه ليكون مبتدأ، فجمهور البصريين يوجبونه، مثل :(ما قائم زيد)، و:(هل قائم زيد؟)، ولم يشترط الكوفيون والأخفش ذلك[20]، ومن ثم رأوا في قولك :(قائم زيد) أن يكون (قائم) مبتدأ، و(زيد) فاعل (قائم) سد مسد الخبر، والذي دفعهم إلى ذلك هو أنهم لا يجيزون تقديم خبر المبتدأ عليه؛ فراراً من تقديم ضمير الاسم على ظاهره، وهو ممنوع عندهم[21]، وهذا يعني أنه لابد في هذا المبتدأ من ثلاثة شروط، وهي: أن يكون وصفًا، وأن يعتمد على نفي أو استفهام، على اختلاف بين الكوفيين والبصريين، وأن يكون الاسم المرفوع به ظاهرًا أو ضميرًا منفصلاً، خلافا للكوفيين الذين رأوا وجوب إعراب الضمير مبتدأ[22]، واختار مذهبهم ابن الحاجب[23].

وليس ما رآه الكوفيون من عدم اشتراط الاعتماد من أسلوب القرآن الكريم؛ إذ لم يرد استعمال هذا النوع من المبتدأ فيه إلا في قوله ـ تعالى ـ :﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: 46]، وقد اعتمد الوصف ـ كما ترى ـ على استفهام، وأعرب الزمخشري ﴿أنت﴾ مبتدأ مؤخرا، و﴿راغب﴾ خبرا مقدما[24]، فعلى إعرابه لا يكون من أسلوب القرآن استعمال المبتدأ وصفا،

---

19 في النحو العربي نقد وتوجيه، ص139 - 140.
20 ينظر: شرح تسهيل الفوائد (1/ 272 - 273).
21 ينظر: أسرار العربية ص74.
22 ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (1/ 282).
23 ينظر: الكافية في النحو ص15.
24 ينظر: الكشاف (2/ 511).

ويكون به مخالفا إعراب من تقدمه من أهل التفسير البصريين[25]؛ إذ إنهم لم يذهبوا إلى ما ذهب إليه، على الرغم من أن المبتدأ الوصف إذا تطابق مع مرفوعه في الإفراد جاز في إعرابه وجهان: أن يكون الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده يسد مسد الخبر، أو أن يكون الوصف خبرا مقدما والاسم بعده مبتدأ مؤخرا.

وسر ذلك أنهم رأوا ما يمنع منه، وهو الفصل بأجنبي، فعلى إعراب الزمخشري يكون ثمة فصل بين (راغب) وبين معموله (عن آلهتي) بأجنبي، وهو (أنت)، وهذا على مذهب البصريين القائل: إن العامل في المبتدأ هو الابتداء[26]، ولذلك تعقب أبو حيان الأندلسي إعرابه بالقول :"المختار في إعراب ﴿أراغب أنت﴾ أن يكون (راغب) مبتدأ؛ لأنه قد اعتمد على أداة استفهام، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر، ويترجح هذا الإعراب على ما أعربه الزمخشري من كون (أراغب) خبرا، و(أنت) مبتدأ بوجهين: **الأول:** أنه لا يكون فيه تقديم ولا تأخير؛ إذ رتبة الخبر أن يتأخر عن المبتدأ.

والآخر: أن لا يكون فصل بين العامل الذي هو (أراغب) وبين معموله الذي هو (عن آلهتي) بما ليس بمعمول للعامل؛ لأن الخبر ليس هو عاملا في المبتدأ، بخلاف كون (أنت) فاعلا، فإنه معمول (أراغب)، فلم يفصل بين (أراغب) وبين (عن آلهتي) بأجنبي، إنما فصل بمعمول له"[27].

وأما على رأي من يرى أن العامل في المبتدأ هو الخبر فلا أجنبي حينئذ، ويكون إعرابه متسقا، لاسيما إذا علمت أن الزمخشري قد ترك هنا ما هو عليه من التمذهب بالمذهب البصري لأجل المعنى، أو أنه قد ذهل عنه، فهو يقول في تفسير الآية :"وقدم الخبر على المبتدأ في قوله :﴿أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم﴾؛ لأنه كان أهم عنده، وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب والإنكار؛ لرغبته عن آلهته، وأن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد، وفي هذا سلوان وثلج لصدر رسول الله ﷺ عما كان يلقى من مثل ذلك من كفار قومه"[28]. وحاول بعضهم الدفاع عن إعراب الزمخشري فزلت به قدمه، وخالف أصول العربية فخلط بين كون الظرف فاصلا وبين كونه مفصولا، فقد نقل الألوسي في روح المعاني عن عمر الفارسي في كتابه الكشف عن الكشاف قوله :"المبتدأ ليس أجنبيا من كل وجه، لاسيما والمفصول ظرف، والمقدم في نية التأخير، والبليغ يلتفت لفت المعنى بعد أن كان يرتكبه وجه مساغ في العربية وإن كان مرجوحا .."[29].

فأنت تراه قد جعل الظرف المفصول بأجنبي في حكم الظرف عندما يكون فاصلا، وليس ذلك كذلك؛ لأنه قياس مع وجود الفارق، وهذا الفارق هو أن القوم قد أباحوا الفصل بالظرف بين المتلازمين، ولم يبيحوا أن يكون مفصولا بأحدهما إذا كان الظرف أو شبهه معمولا للآخر[30]، لاسيما على المذهب القائل: إن الرافع للمبتدأ والخبر هو الابتداء، وهذا مذهب الزمخشري نفسه[31].

---

[25] ينظر: إعراب القرآن للنحاس (3/ 19)، ومشكل إعراب القرآن (2/ 58)، والبيان (2/ 127)، والتبيان (2/ 876).
[26] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 38).
[27] ينظر: البحر المحيط (7/ 270).
[28] الكشاف (3/ 20).
[29] روح المعاني (8/ 416).
[30] ينظر: الخصائص (2/ 390).
[31] ينظر: المفصل في صنعة الإعراب ص43.

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

الثانية ـ المطابقة في العدد:

وهذا المبتدأ إما أن يتطابق مع مرفوعه إفراداً، مثل :(أقائم زيد)، أو تثنيةً، مثل :(أقائمان الزيدان)، أو جمعاً، مثل :(أقائمون الزيدون)، أو لا يتطابق، مثل :(أقائم الزيدان)، و(أقائم الزيدون)، وليس من أسلوب القرآن الكريم سوى التطابق إفراداً، وذلك في قوله ـ تعالى ـ :﴿قَالَ أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [مريم: 46] إذا ذهبنا إلى إعراب غير الزمخشري، وأما على إعرابه ومذهب الكوفيين فلا يكون من أسلوب القرآن الكريم مجيء المبتدأ وصفاً، وقد عُلم أن الراجح هو مذهب البصريين.

2 ـ المبتدأ الذي له خبر:

والمبتدأ الذي له خبر يأتي باتفاق نحويي المذهبين على ضربين: أن يأتي اسماً محضاً، أي: صريحاً، مثل قولك :(عمرو منطلق)، أو أن يأتي اسماً مؤولا بالصريح، وهو على ضربين اثنين أيضا: إما أن يكون فعلا مضارعاً منصوباً بأن مظهرة، مثل قوله ـ تعالى ـ :﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: 184]، وإما أن يكون مضارعاً منصوباً بأن، ثم حذفت فرفع على مذهب البصريين، أو يبقى منصوباً على مذهب الكوفيين[32]، كما في قول العرب :"تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه"[33]، وليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء المبتدأ اسما مؤولا بالصريح نحو ما قد ورد في المثل، وأما إعراب الزمخشري ﴿يريكم﴾ في قوله ـ تعالى ـ :﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾ [الروم: 24] من أن الجملة في محل رفع مبتدأ، وخبره ﴿من آياته﴾، والتقدير: ومن آياته إراءتُه إياكم البرق[34]؛ فهو إعراب لا يسوغ حمل أسلوب القرآن الكريم عليه؛ ذلك لأنه على تقدير حذف (أن)، وهو شاذ هنا؛ إذ "ليس هذا من المواضع التي يحذف منها (أن) قياسا"[35]، وقد "ذهب قوم إلى أن حذف (أن) مقصور على السماع مطلقا، فلا ينصب ولا يرفع بعد الحذف إلا ما سمع، وإليه ذهب متأخرو المغاربة، قيل: وهو الصحيح"[36].

والقرآن الكريم لا يحمل إلا على الغالب[37]؛ لأن الشاذ ونحوه ـ وفق قواعد أصول النحو ـ "يطرح طرحا، ولا يهتم بتأويله"[38]، وعلى هذا، فالصحيح في الآية تقديرها على التقديم والتأخير، أي: ويريكم البرق من آياته، فيكون قوله :﴿وَمِنْ آيَاتِهِ﴾ في محل نصب على الحالية، متعلق بقوله :﴿يريكم﴾، وتكون (من) لابتداء الغاية، وهذا الإعراب ـ كما ترى ـ ليس فيه تقدير محذوف؛ ولذلك صدره النحاس[39] والعكبري[40]، ولا شك أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه، وفضلاً عن ذلك لا يجوز تخريج القرآن على الأمثال؛ لأنها كما يقول المبرد :"يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر؛ لكثرة الاستعمال لها"[41]، والشعر ـ كما مضى ـ لا يتحصل به قانون الكلام.

وفي الآية إعراب ثالث، وهو :"أن يكون الموصوف محذوفا، أي: ومن آياته آية يريكم فيها

---

32 ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (2/ 456).
33 الخصائص (2/ 436).
34 ينظر: الكشاف (3/ 474).
35 البحر المحيط (8/ 383).
36 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (3/ 1264).
37 ينظر: التصريح بمضمون التوضيح في النحو (2/ 462).
38 الاقتراح في أصول النحو ص157.
39 ينظر: معاني القرآن (5/ 253).
40 ينظر: التبيان في إعراب القرآن (2/ 1038).
41 المقتضب (4/ 261).

البرق؛ فحذف الموصوف والعائد، ويجوز أن يكون التقدير: ومن آياته شيء، أو: سحاب، ويكون فاعل يريكم ضمير شيء المحذوف"[42]، وهو إعراب ضعيف؛ لافتقاره "إلى إضمار أشياء، وحكم الإضمار أن يكون شيئًا واحدًا"[43].

المطلب الثاني ـ خبر المبتدأ

الخبر في عرف النحاة، هو: الجزء الذي به تتم فائدة المبتدأ الذي ليس بوصف[44]، وهو عند جمهور النحاة على ضربين: **مفرد**، والمراد به هنا ما ليس جملة، أو شبه جملة، مثل :(زيد كريم)، **وجملة**، سواء أكانت اسمية، مثل :(زيد أخلاقه نبيلة)، أو فعلية، مثل :(زيد أتى)[45]، ومن النحاة من يجعل القسمة ثلاثية، فيضيف مجيئه شبه جملة[46]، والمختار عند المحققين أن القسمة ثنائية، وهذا بيان ذلك مما لم يأت في أسلوب القرآن الكريم.

1 ـ مجيء الخبر مفرداً:

بتتبع أحكام الخبر المفرد في كلام العرب يجد الناظر أن الخبر من حيث هو ليس على حد سواء، فمنه ما يصح الإخبار به على الإطلاق، ومنه ما ليس كذلك، ومنه ما يمكن أن يتحمل الضمير دون شرط، ومنه ما لا يمكنه ذلك إلا بشرط، ومنه ما يجوز تقديمه، ومنه ما لا يجوز، ومنه ما يصح حذفه، ومنه ما لا يصح، وهذا تفصيل ذلك:

[أ] مجيئه ظرف زمان:

إذا كان الخبر المفرد ظرف زمان فإنه لا يخبر به إلا عن أسماء المعاني، نحو :(الصوم اليوم)، و(السفر غداً)، ولا يخبر به عن الذوات مطلقاً، هذا ما عليه جمهور البصريين، وهو المشهور من مذاهب النحويين، وذهب ابن مالك وقوم من المتأخرين إلى الجواز عند حصول الفائدة، نحو كون المبتدأ عاماً والخبر خاصاً، مثل :(نحن في شهر كذا)، وأما نحو :(الليلة الهلال) فهو مؤول بـ: الليلة رؤية الهلال، وقد أقر ابن مالك بأن ذلك لم يأت إلا نادراً[47]، وليس من أسلوب القرآن الكريم الإخبار بظرف الزمان عن الجثة، وقد جعل بعض الناس (يومئذ) في قوله ـ تعالى ـ :﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ﴾ [القيامة: 22] خبراً لقوله :(وجوه)، وهو إعراب لا يستقيم صنعة ولا معنى؛ ولذلك قال السمين الحلبي :"الثالث: أن يكون (وجوه) مبتدأ، و(يومئذ) خبره، قاله أبو البقاء، وهذا غلط محض من حيث المعنى، ومن حيث الصناعة، أما المعنى فلا فائدة في الإخبار عنها بذلك، وأما الصناعة فلأنه لا يخبر بالزمان عن الجثث، وإن ورد ما ظاهره ذلك تؤول، نحو :(الليلة الهلال)"[48].

[ب] مجيئه متحملا ضميراً:

الخبر من حيث الجمود والاشتقاق إما أن يكون جامداً وإما أن يكون مشتقاً، وهو إذا كان مشتقاً مشبهاً بالفعل تحمَّل ضميراً، إذا لم يرفع ظاهراً، نحو :(زيد كريم)، فإن رفع ظاهراً لم يتحمله، نحو :(زيد كريم أبوه)، وكذلك يتحمل ضميراً إذا كان جامدا مؤولا بمشتق، نحو :(زيد

---

42 التبيان في إعراب القرآن (2/ 1039).
43 الإنصاف في مسائل الخلاف (1/ 328).
44 ينظر: شرح المفصل (1/ 227)، وأوضح المسالك (1/ 193)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 198).
45 ينظر: اللمع في العربية ص26، والمفصل في صنعة العربية ص44، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص47.
46 ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (1/ 474).
47 ينظر: الأصول في النحو (1/ 63)، وشرح الكافية الشافية (1/ 351)، وشرح ابن عقيل (1/ 214 - 215).
48 الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (10/ 575).

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

أسد)، أي: متصف بالشجاعة الفائقة، هذا مذهب جمهور البصريين[49]، وذهب الكوفيون والرماني إلى أن الخبر الجامد ـ وإن لم يكن مؤولا بمشتق ـ يتحمل الضمير، نحو :(هذا أخوك)، والتقدير عندهم: زيد أخوك هو[50]، أي: إن الجامد عند هؤلاء يتحمل الضمير مطلقاً، والخبر المشتق باتفاق نحاة الكوفة والبصرة على قسمين من حيث اعتبار جريانه:

الأول: أن يجري على من هو له، وحينئذ يجوز في الضمير استتاره، نحو :(زيد قائم)، أي: هو، ويجوز بروزه، نحو :(زيد قائم هو)، وفي هذه الصورة يجوز عند ابن السراج أن يكون الضمير البارز تأكيداً للضمير المستتر، ويجوز أن يكون فاعلا بـ(قائم)[51].

والآخر: أن يجري على غير من هو له، وحينئذ يجب عند البصريين إبراز الضمير مطلقاً، سواء أمن اللبس أو لم يؤمن، فمثال ما أمن فيه اللبس :(زيد هند ضاربها هو)، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير :(زيد عمرو ضاربه هو)[52]، وأما الكوفيون فإنهم رأوا أنه إن أمن اللبس جاز الأمران، وإن خيف اللبس وجب الإبراز[53].

ولم يرد في القرآن الكريم بروز الضمير في المسألة الأولى، رغم أن صفاته الحسنى ـ جل شأنه ـ مشتقة، والقرآن الكريم زاخر بالإخبار عن الذات الإلهية بها، وهذا يدل على أن بروز الضمير ليس في الفصاحة كاستتاره، وأما المسألة الأخرى فغير موجودة فيه إلا مع النعت، وأنت خبير بأن أحكام الخبر والنعت والحال واحدة، قال المبرد :"فإذا جرى على ما هو له لم يظهر فِيه ضمير، وإن جرى لمن ليس هو له ـ خبرا، أو نعتا، أو حالا، أو صلة ـ لم يكن بد من إظهار الفاعل"[54].

والموضع الذي ورد فيه هو قوله ـ سبحانه تعالى ـ :﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا﴾ [النساء: 13]، و[الفتح: 17]، بإعراب (خالدين) نعتا لجنات، ويُخرج على قول الكوفيين؛ لأنهم لا يشترطون إبراز الضمير هنا[55]، ولما كان ذلك كذلك، فقد منع هذا الإعراب العكبري[56] والزمخشري[57] وأعربوا (خالدين) حالا من الضمير البارز في (يدخله)، وعلى إعرابهم ليست المسألة الثانية من أسلوب القرآن الكريم.

[ج] مجيئه متقدماً:

الأصل في الخبر أن يتأخر، ولكن قد تقدمه العرب وجوباً في مواضع بعينها، من تلك المواضع اقتران المبتدأ بـ(إلا) لفظا، نحو :(ما لنا إلا اتباع سنة نبينا)، أو معنى، نحو :(إنما عندك زيد)، وهذا الموضع ليس من أسلوب القرآن الكريم.

[د] حذفه:

يحذف الخبر جوازاً في مواضع عدة من كلام العرب، ومن تلك المواضع وقوعه بعد

---

[49] ينظر: الإنصاف (1/ 48)، وشرح المفصل (1/ 228 - 229)، والتصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 199).
[50] ينظر: الإنصاف (1/ 48).
[51] ينظر: الأصول في النحو (1/ 70).
[52] ينظر: المقتضب (3/ 262 - 263).
[53] ينظر: شرح التسهيل (1/ 307).
[54] المقتضب (3/ 93).
[55] ينظر: الدر المصون (3/ 614 - 615).
[56] ينظر: التبيان في إعراب القرآن (1/ 338).
[57] ينظر: الكشاف (1/ 487).

(إذا) الفجائية، نحو: (خرجت فإذا الأسد)، أي: موجود، أو: بالباب، وليس ذلك من أسلوب القرآن الكريم، وقد اختلف النحاة في ماهية إذا الفجائية هذه، أهي: حرف أم ظرف؟ والذين قالوا بظرفيتها اختلفوا: أهي ظرف مكان أم ظرف زمان؟[58] وإن عددتها ظرفاً جعلتها في محل رفع خبر، والاسم المرفوع بعدها مبتدأ[59].

وعلى هذا، لا حذف في (خرجت فإذا زيد)، وإنما الحذف في رأي من قال بحرفيتها، ولعل أسلوب القرآن الكريم يؤكد الحرفية؛ فقد وردت (إذا) الفجائية في ثلاثين موضعا دون أن يحذف فيها الخبر.

2 ـ مجيء الخبر جملة:

الأصل في الخبر أن يكون مفرداً[60]، وعلى هذا فإن مجيء الخبر جملة هو خروج عن الأصل، ومجيئه جملة من حيث الحكم عليه بالجواز أو بعدمه على ضربين: **الأول:** متفق عليه بين النحويين قاطبة، وذلك إذا كانت الجملة اسمية أو فعلية ليست بقسمية ولا طلبية.

والآخر: مختلف فيه، وذلك إذا كانت قسمية، أو طلبية، فأما الجملة القسمية فلم يرد المنع من الإخبار بها إلا عن ثعلب[61]، وهو محجوج بوردها كذلك في القرآن الكريم، وأما الجملة الطلبية فأجاز وقوعها خبراً الأخفش[62]، ومنع من ذلك أبو بكر بن الأنباري؛ لأجل أن الخبر حقه أن يكون محتملا للصدق والكذب، والجملة الطلبية ليست كذلك[63]، وهذا تخريج على مذهب سيبويه، فهو يقول :" وأمّا قوله ـ عزّ وجلّ ـ :﴿الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة﴾ [النور: 2]، وقوله ـ تعالى ـ :﴿والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما﴾ [المائدة: 38]، فإن هذا لم يُبْنَ على الفعل، ولكنه جاء على مثل قوله ـ تعالى ـ :﴿مَثَلُ الجَنَّة الَّتِى وُعِدَ المُتَّقُونَ﴾ ثمَّ قال بَعْدُ :﴿فيها أنهار من ماء﴾ [محمد: 15]، فيها كذا وكذا، فإنما وُضِعَ المَثَلُ للحديث الذى بعده، فذكر أخباراً وأحاديثَ، فكأنه قال: ومن القَصَص مَثَلُ الجنّة، أو مما يقص عليكم مَثَلُ الجنّة، فهو محمول على هذا الإضمار ونحوه، والله ـ تعالى ـ أعلم، وكذلك ﴿الزانية والزاني﴾، كأنه لمّا قال جلّ ثناؤه :﴿سورة أنزلناها فرضناها﴾ [النور: 1] قال: في الفرائض الزَّانِيَةُ والزَّانِى، أو الزانيةُ والزانِي في الفرائض، ثم قال :﴿فاجْلِدُوا﴾، فجاءَ بالفعل بعد أن مَضَى فيهما الرفع"[64].

وسواء أقلنا بصحة وقوع الطلبية خبراً أم لا، فليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء الخبر جملة طلبية؛ ذلك لأن مجيء الخبر جملة طلبية مصدرة بالفاء ضعفه قوم، قاله أبو البقاء[65] في إعراب قوله ـ تعالى ـ :﴿هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَاقٌ﴾ [ص: 57]، والقرآن لا يخرج على ما كان ضعيفاً، كما سبق بيانه مراراً.

---

58 ينظر: الجنى الداني ص374.
59 ينظر: السابق ص374 - 375.
60 ينظر: شرح التسهيل (1/ 310).
61 ينظر: السابق (1/ 310).
62 ينظر: معاني القرآن (1/ 83).
63 ينظر: شرح التسهيل (1/ 309).
64 الكتاب (1/ 142 - 143).
65 ينظر: التبيان في إعراب القرآن (2/ 1104).

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

مسألة:

والخبر إذا وقع جملة جاز أن يتقدم على المبتدأ عند البصريين، فلك أن تقول على مذهبهم :(نجح ابنه زيد)، ومنع ذلك الكوفيون[66]، وليس من أسلوب القرآن تقدم الخبر إذا وقع جملة على المبتدأ.

المطلب الثالث: اسم كان

حكم اسم (كان) وأخواتها مثل حكمه متجردا منها في باب الابتداء عند اجتماع نكرة ومعرفة، من كون المعرفة مبتدأ والنكرة خبراً؛ لأن المعنى على ذلك، "وربما اضطُرّ شاعرٌ فقلب، وجعل الاسم نكرة، والخبر معرفة، وإنما حَمَلَهم على ذلك معرفتُهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيهما عرفتَ تعرف الآخر"[67].

وليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، وأما تخريج ابن خالويه[68] والنحاس[69] قوله ـ تعالى ـ :﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: 35] على قراءة عاصم في رواية أبي بكر[70]، بنصب (صلاتهم)، ورفع (مكاء وتصدية)، على ذلك، فليس بسديد؛ ذلك لأنه من الشذوذ وضعيف الكلام.

قال سيبويه :" ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس، وهو النكرة؛ ألا ترى أنَّك لو قلت :(كان إنسان حليماً)، أو (كان رجل منطلقاً)، كنتَ تُلْبس؛ لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَؤوا بما فيه اللَّبس، ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس، وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام"[71].

وقراءة عاصم من القراءات السبع المستفيضة التي تلقتها الأمة بالقبول، فلا شك أنها قرآن؛ ولذلك لا ينبغي أن تخرج إلا على صحيح الكلام وفصيحه، وقد وجهها ابن جني على أن المراد بالنكرة هنا الجنس، فقال :" لسنا ندفع أنَّ جعل اسم كان نكرة وخبرها معرفة قبيح، فإنما جاءت منه أبيات شاذة، وهو في ضرورة الشعر أعذر، والوجه اختيار الأفصح الأَعرب، ولكن من وراء ذلك ما أذكره: اعلم أن نكرة الجنس تفيد مفاد معرفته؛ ألا ترى أنك تقول :(خرجت فإذا أسد بالباب)، فتجد معناه معنى قولك :(خرجت فإذا الأسد بالباب)، لا فرق بينهما، وذلك أنك في الموضعين لا تريد أسدًا واحدًا معينًا، وإنما تريد: خرجت فإذا بالباب واحد من هذا الجنس، وإذا كان كذلك جاز هنا الرفع في ﴿مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ جوازًا قريبًا، حتى كأنه قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ؛ أي: إلا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجرِ هذا مجرى قولك :(كان قائم أخاك)، و(كان جالس أباك)؛ لأنه ليس في (جالس) و(قائم) من معنى الجنسية التي تلاقى معنيا نكرتها ومعرفتها على ما ذكرنا وقدمنا .."[72].

مسألة:

وربما أتى اسم كان وخبرها نكرتين، وليست هذه الصورة من أسلوب القرآن الكريم، إلا إذا

---

[66] ينظر: الخصائص (2/ 396)، وشرح التسهيل (1/ 355)، وشرح ابن عقيل (1/ 227 - 231).
[67] شرح المفصل (4/ 430).
[68] ينظر: الحجة في القراءات السبع ص171.
[69] ينظر: إعراب القرآن (2/ 97).
[70] ينظر: السبعة في القراءات ص305.
[71] الكتاب (1/ 48).
[72] المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنه (1/ 279).

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

كانت (كان) منفية، واسمها لفظ (أحد)، كما في :﴿ولم يكن له كفؤاً أحدٌ﴾ [الإخلاص: 4]، هذا على إعراب (كفؤاً) خبراً، و(له) في موضع نصب حال من (كفؤاً)، وأما على إعراب (كفؤاً) حالا من (أحد)، و(له) خبراً، على ما يقتضيه مذهب سيبويه من عدم إلغاء الجار والمجرور إذا تقدم[73]، فليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء اسم كان وخبرها نكرتين.

المطلب الرابع: اسم أفعال المقاربة

حكم اسم أفعال المقاربة التي هي (عسى) وأخواتها حكم اسم (كان) وأخواتها، ولولا أن خبر هذه الأفعال يتميز عن خبر (كان) وأخواتها بالتزام كونه يأتي فعلا مضارعاً مقروناً بـ(أن)، كما في خبر (عسى)، وغير مقرون بها، كما في خبر (كاد)، لكان حق هذه الأفعال أن تكون ضمن أخوات (كان).

المطلب الخامس: اسم الحروف المشبهة بـ(ليس)

حكم اسم الحروف المشبهة بـ(ليس) التي هي (ما) الحجازية، و(لا)، و(لات)، و(إن) حكم اسم (كان) وأخواتها أيضاً، وإنما أفردت هذه الحروف في كتب النحاة بباب لأمرين:

الأول: أن هذه النواسخ حروف، وأما كان وأخواتها فأفعال، ولا اعتبار لقول من رأى أن (ليس) حرف، وهو ابن السراج[74] وأبو علي الفارسي في أحد قوليه[75]؛ ذلك لأنها تقبل دخول تاء التأنيث الساكنة عليها، نحو قوله ـ تعالى ـ :﴿وَقَالَتِ النَّصَارَى لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ﴾ [البقرة: 113]، ودخول تاء الفاعل، نحو قوله ـ تعالى ـ :﴿لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159].

والآخر: أن ليس تعمل عمل كان دون شرط، بخلاف هذه الحروف.

المطلب السادس: خبر (إن) وأخواتها

حكم خبر (إن) وأخواتها حكم خبر المبتدأ، غير أن خبر (إن) يتميز عن خبر المبتدأ بصحة دخول لام الابتداء عليه، وهي حينئذ تسمى اللام المزحلقة؛ لأجل زحلقتها من المبتدأ إلى الخبر بعد نسخ (إن) حكم الابتداء[76]، وسبب الزحلقة كراهة العرب اجتماع حرفين يؤديان الوظيفة ذاتها[77]، وليس من أسلوب القرآن الكريم دخول هذه اللام على غير خبر (إن)، وشرط دخولها عليه عند أبي بكر البطليوسي[78]: كونه مؤخراً، ومثبتاً، وغيرَ ماضٍ، خلافاً للكسائي وهشام[79] في صحة دخولها على الماضي، نحو :(إن زيداً لرضي)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

وخلافاً للجمهور في صحة دخولها على الماضي إذا كان مقترناً بقد[80]، نحو :(إن زيداً لقد قام)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

---

[73] ينظر: مشكل إعراب القرآن (2/ 854).
[74] ينظر: الأصول في النحو (1/ 27).
[75] ينظر: شرح ابن عقيل (1/ 262).
[76] ينظر: اللمع في العربية ص42.
[77] ينظر: مغني اللبيب ص304.
[78] ينظر: أوضح المسالك (1/ 336).
[79] ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (1/ 309).
[80] ينظر: أوضح المسالك (1/ 336).

وخلافاً للأخفش والفراء[81] وتبعهما ابن مالك[82] في صحة دخولها على الماضي إذا كان جامداً، نحو :(إن زيدا لنعم الرجل)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

وقد تدخل هذه اللام على معمول الخبر بثلاثة شروط، وهي: تقدمه على الخبر، وكونه غير حال، وكون الخبر صالحا للام[83]، نحو :(إن زيدا لعمرا ضارب)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

المطلب السابع: خبر (لا) النافية للجنس

وحكم الخبر الواقع بعد (لا) النافية للجنس حكم خبر المبتدأ؛ لأنه وفق مذهب سيبويه مرفوع بما كان مرتفعاً به، لا بـ(لا) النافية[84]، وهو هنا لا يأتي إلا مفرداً، مثل :(لا طفل مكروه)، أو متعلق شبه الجملة، مثل :(لا طفل هنا)، وليس من أسلوب القرآن الكريم مجيء الخبر مفرداً.

المطلب الثامن: الفاعل

الفاعل، هو :" المسند إليه فعل أو مضمَّن معناه تام مقدّم فارغ غير مصوغ للمفعول"[85].

وحكمه في لغة جمهور العرب الرفع، وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول عند أمن اللبس عند بعضهم بشرط تقدم المفعول به، وعلى لغتهم قيل :(خرق الثوبُ المسمارَ) و(كسر الزجاجُ الحجرَ)[86]، وليس هذا الأسلوب من لغة القرآن الكريم، وقد نصب بعض العرب الفاعل والمفعول معاً[87]، كما في قول الراجز[88]:

قدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ منه القَدَمَا الأُفْعُوَانَ والشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وموضع الشاهد قوله : (سَالَمَ الْحَيَّاتِ منه القَدَمَا)، وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

وربما رفعوهما معاً[89]، كما في قول الشاعر[90]:

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كيفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وهو ليس من أسلوب القرآن العظيم.

ورتبة الفاعل من فعله التأخر عنه، فلا يتقدمه أبداً، وربما تقدم عليه ضرورة، كما في قول الشاعر[91]:

صَدَدْتَ وَأَطْوَلْتَ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ

---

81 ينظر: السابق (1/ 336).
82 ينظر: شرح التسهيل (2/ 29).
83 ينظر: أوضح المسالك (1/ 337).
84 ينظر: توضيح المقاصد والمسالك (1/ 545).
85 تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص75.
86 ينظر: شرح التسهيل (2/ 129)، و(2/ 132)، وشرح الكافية الشافية (2/ 612)، ومغني اللبيب ص917، والكليات ص808.
87 ينظر: الأصول في النحو (3/ 473)، والتعليقة على كتاب سيبويه (4/ 126)، وشرح التسهيل (3/ 454)، ومغني اللبيب ص917.
88 هو: عبد بني عبس، أو أبو حيان الفقعسي، أو العجاج، أو مساور بن هند العبسي، أو الدبيري، والبيت من شواهد الكتاب (1، 287)، والرواية فيه يرفع الحيات، والأصول في النحو (3/ 473)، والرواية فيه بنصبها، وينظر: الخصائص (2/ 432).
89 ينظر: مغني اللبيب ص918، وهمع الهوامع (2/ 6).
90 هو: الطرماح بن حكيم، والبيت من شواهد مغني اللبيب ص918، وهمع الهوامع (2/ 7).
91 زعم السيرافي في شرح أبيات سيبويه (1/ 74) أن سيبويه نسبه للمرار، ولم أجد ذلك في كتابه (1/ 31) (3/ 115).

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

قال سيبويه :" وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم، قال:

صددت فأطولت الصدودِ وقلَّما وِصالٌ على طُول الصدود يَدُومُ .."[92].

وقد اختلف النحاة في فهم هذا الكلام، والذي يعنينا ما ذهب إليه الأعلم وابن عصفور من أن مراده جواز تقديم الفاعل على فعله للضرورة، قال ابن مالك :" وأجاز الأعلم وابن عصفور رفع وصال بيدوم في قول الشاعر:

... ... وقَلَّما وِصالٌ على طُول الصُّدُودِ يَدُومُ

لا بفعل مضمر، ويكون هذا من الضرورات "[93].

قال البغدادي :"والوصال على هذا التقدير فاعل مقدم، والفاعل لا يتقدم في الكلام إلا أن يبتدأ به، وهو من وضع الشيء في غير موضعه "[94]. وليس هذا التركيب من أسلوب القرآن الكريم.

والفعل مع الفاعل من حيث العدد في لغة جمهور العرب يلزم حالة واحدة، وهي الإفراد، سواء أجاء الفاعل مثنى أم مفرداً، وأما بعض العرب فإنهم يذهبون إلى مطابقته إياه، فيقال على لسانهم :(جاء زيد)، و(جاءا الزيدان)، و(جاؤوا الزيدون)[95]، وتسمى هذه اللغة بلغة (أكلوني البراغيث)، وهذه اللغة لغة أزد شنوءة[96] وطيء[97]، وهي لغة رديئة ضعيفة[98]؛ ولذلك ليس هذا التركيب من لغة القرآن، وأما بعض الآيات الكريمة التي يوهم ظاهرها أنها قد جاءت على هذه اللغة فإن تخريجها عند أئمة النحاة على غير ظاهرها، وهذا بيان ذلك.

أما قوله ـ تعالى ـ :﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: 4] فقد خرجها سيبويه على أن قوله :(الذين) بدل، ورأى عدم تخريجه على لغة (أكلوني البراغيث)، فقال :" واعلم أن من العرب من يقول :(ضربوني قومُك)، و(ضربني أخواك)، فشبهوا هذا بالتاء التي يُظهرونها في (قالت فُلانة)، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة ..، وأما قوله جل ثناؤه: ﴿وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا﴾ فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: مَن؟ فقال: بنو فلان؛ فقوله ـ جل وعز ـ :﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ على هذا فيما زعم يونس"[99].

وأما قوله ـ تعالى ـ :﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: 71] فقد تبع المرادي وابن هشام ما قاله سيبويه في الآية السابقة، فأما المرادي فقال :"وحمل بعضهم على هذه اللغة قوله ـ تعالى ـ ﴿ثم عموا وصموا كثير منهم﴾، ﴿وأسروا النجوى﴾، قلت: ولا ينبغي ذلك؛ لأن هذه اللغة ضعيفة، فلا يحمل القرآن إلا على اللغات الفصيحة"[100].

وأما ابن هشام فقال :"وَقد حمل بَعضهم على هَذِه اللُّغَة ﴿ثمَّ عموا وصموا كثير مِنْهُم﴾،

---

92 الكتاب (3/ 115).
93 شرح التسهيل (2/ 109).
94 خزانة الأدب (10/ 228).
95 ينظر: الكتاب (1/ 19).
96 ينظر: السابق (7/ 408).
97 ينظر: الكشاف (4/ 432)، ولسان العرب (3/ 303)، وتاج العروس (8/ 419)، والمدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ص299.
98 ينظر: البحر المحيط (3/ 309)، و(4/ 328)، و(7/ 299).
99 الكتاب (2/ 40 - 41).
100 الجنى الداني ص171.

جامـعة بنـغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

﴿وأسروا النَّجْوَى الّذين ظلمُوا﴾، وحملهما على غير هذه اللغة لضعفها، وقد جوز في ﴿الّذين ظلمُوا﴾ أن يكون بدلا من الواو في ﴿وأسروا﴾، أو مبتدأ خبره إما ﴿وأسروا﴾، أو قول محذوف عامل فِي جملة الاستفهام، أي: يقولون هل هذا"[101].

وأما قوله ـ تعالى ـ :﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ اتَّخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ [مريم: 87] فقد قال أبو حيان بعد أن أورد تجويز الزمخشري حملها على لغة (أكلوني البراغيث) :"ولا ينبغي حمل القرآن على هذه اللغة القليلة مع وضوح جعل الواو ضميرا، وذكر الأستاذ أبو الحسن بن عصفور أنها لغة ضعيفة"[102].

والفاعل من حيث اللفظ قد يتأخر وجوباً أو جوازاً، وقد يتقدم وجوباً، فيجب تقديمه إذا خيف التباس الفاعل بالمفعول، كما إذا خفي الإعراب، ولم تقم قرينة تبيّن الفاعل من المفعول، مثل :(ضرب عيسى موسى)، فيجب كون (عيسى) فاعلاً و(موسى) مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور[103].

وذهب ابن الحاج[104] إلى جواز تقديم المفعول على الفاعل والحالة هذه؛ لأن العرب لها غرض في الالتباس كما لها غرض في التبيين، وهذه الصورة لم ترد في أسلوب القرآن الكريم.

وإذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ(إلا) أو بـ(إنما) وجب تأخيره، فمثال الفاعل المحصور بـ(إنما) :(إنما ضرب عمراً زيدٌ)، ومثال المفعول المحصور بـ(إنما) :(إنما ضرب عمرو زيداً)، ومثال الفاعل المحصور بـ(إلا) :(ما ضرب عمراً إلاَّ زيدٌ)، ومثال المفعول المحصور بـ(إلاَّ) :(ما ضرب زيد إلاَّ عمراً) [105]، وهذا مذهب جمهور البصريين[106]، وقد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور بشرطين: إذا ظهر المحصور من غيره، وأن يكون الحصر بـ(إلاَّ)، فتقول في تقديم الفاعل المحصور :(ما ضرب إلاَّ عمرو زيداً)، وتقول في تقديم المفعول المحصور :(ما ضرب إلاَّ عمراً زيدٌ) ، وهذا مذهب الكسائي، ووافقه ابن الأنباري في المرفوع، والأخفش في الظرف والجار والحال[107].

وليس تقديم المحصور بـ(إلاَّ) على غير المحصور من أسلوب القرآن العظيم، كما هو مذهب جمهور البصريين.

وإذا كان المفعول مشتملاً على ضمير يرجع إلى الفاعل فإنَّ الكثير الشائع في كلام العرب تأخير الفاعل، مثل :(أدَّب ابنَه عمرُ)، ويقل نحو :(أدب عمر ابنه)[108]، وليس هذان التركيبان من أسلوب القرآن الكريم.

وأما إذا كان العكس، وهو: اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول فإن حكم الفاعل هو التأخر، مثل :(أدَّب عمرَ والدُه)، وشذّ :(أدب والدُه عمرَ)[109]، وليس هذا التركيب من أسلوب

---

101 مغني اللبيب ص479.
102 البحر المحيط (7/ 299).
103 ينظر: الأصول في النحو (2/ 245)، والخصائص (1/ 35)، وتوضيح المقاصد والمسالك (2/ 594).
104 ينظر: مغني اللبيب ص780.
105 ينظر: شرح الكافية الشافية (2/ 590)، وهمع الهوامع (1/ 581)، و التصريح بمضمون التوضيح في النحو (1/ 413).
106 ينظر: البحر المحيط (6/ 534).
107 ينظر: البحر المحيط (6/ 534).
108 ينظر: شرح المفصل (1/ 203).
109 ينظر: الخصائص (1/ 295).

القرآن الكريم.

ولو اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى ما اتَّصل بالفاعل المتأخر فإن النحاة اختلفوا في تقديم المفعول على الفاعل، وذلك مثل :(ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هندٍ)[110]، وقد صحح هذا التركيب ابن عقيل[111]، وهو ليس من أسلوب القرآن الكريم، ولو كان العكس، وهو اشتمال الفاعل على ضمير يرجع إلى ما اتّصل بالمفعول به المتأخر، نحو :(ضَرَبَ بَعْلُها صاحبَ هندٍ)، فإن النحاة أيضاً اختلفوا[112]، وصحح ابن عقيل المنع[113]، وهذا التركيب ليس من تعبير القرآن الكريم.

المطلب التاسع: نائب الفاعل

عند حذف الفاعل يبنى الفعل للمجهول، وبناء الفعل الثلاثي الأجوف للمجهول يكون عند العرب بأحد ثلاثة أوجه[114]، وهي: إخلاص كسر الفاء، وسكون عينه ياءً، وهذه لغة قريش ومجاوريهم من بني كنانة، فيقولون في قال وباع وغاض وساء: قيل، وبيع، وغيض، وسيء، أو الإشمام، وذلك يكون بإشراب صوت الكسرة صوت الضمة، وهي لغة كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم، وعامة بني أسد، أو إخلاص ضم الفاء، وسكون عينه واواً، وهذه لغة هذيل وبني دبير وبني فقعس، فيقولون في قال وباع وساق وغاض: قول، وبوع، وسوق، وغوض، وليست هذه اللغة من أسلوب القرآن الكريم.

والفعل إذا بني للمجهول ناب المفعول به إذا وجد مناب الفاعل، فإذا لم يوجد أقيم الظرف أو المصدر أو الجار والمجرور مقامه بشرط القابلية للنيابة؛ فلا تنوب الظروف والمصادر غير المتصرفة، وما لا فائدة فيه من جار ومجرور ونحوه.

وإذا وجد المفعول به مع غيره من القابل للنيابة فللنحويين ثلاثة أقوال[115]، وهي:

الأول: أنه لا ينوب إلا المفعول به، وهذا مذهب جمهور البصريين، وهم لا يعنون بكونه موجوداً بكونه مذكوراً لفظاً، بل مرادهم ـ أيضاً ـ الحضور المعنوي، على ما سيأتي بيانه.

الثاني: أنه إذا تقدم غير المفعول به عليه جاز إقامة كل واحد منهما مقام الفاعل، وهذا رأي الأخفش.

الثالث: أنه يجوز إقامة غيره وهو موجود، تقدم أو تأخر، فتقول :(ضُرب زيد ضربا شديدا يوم الجمعة أمام الأمير في داره)، و:(ضُرب زيداً ضرب شديد يوم الجمعة أمام الأمير في داره)، و:(ضُرب زيداً ضرباً شديداً يوم الجمعة أمام الأمير في داره)، وهذا مذهب الكوفيين.

وليس من أسلوب القرآن الكريم ما رآه الكوفيون والأخفش، وأما قوله ـ تعالى ـ على قراءة أبي جعفر[116] :﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية: 14] ببناء (يجزى) للمفعول فتخريجه على حذف المفعول به الأول أو الثاني، تقديره: خيرٌ أو شرٌّ، أي: ليُجزى خيرٌ أو شرٌّ قوماً بما كانوا يكسبون، أو: ليُجزى قوماً خيرٌ أو شرٌّ بما كانوا يكسبون[117]؛ ذلك لأن الفعل المتعدي

---

[110] ينظر: شرح التسهيل (1/ 162)، والبحر المحيط (3/ 101).
[111] ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 105).
[112] ينظر: شرح ابن عقيل (2/ 110).
[113] ينظر: السابق (2/ 110).
[114] ينظر: شرح المفصل (4/ 308)، وشرح التسهيل (2/ 131)، وشرح ابن عقيل (2/ 114 - 117).
[115] ينظر: الأصول في النحو (1/ 80)، وشرح التسهيل (2/ 127 - 128)، وتوضيح المقاصد والمسالك (2/ 607).
[116] ينظر: النشر في القراءات العشر (2/ 372).
[117] ينظر: التبيان في إعراب القرآن (2/ 1152).

جامـعة بنـــغازي
مجلة العلوم والدراسات الإنسانية – المرج
مجلة علمية الكترونية محكمة
رقم الايداع بدار الكتب الوطنية 284 / 2014
ISSN : 2312 – 4962

لمفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر يجوز إقامة أحد مفعوليه مقام الفاعل عند أمن اللبس وكانا نكرتين أو معرفتين بالاتفاق، فإن لم يؤمن اللبس أو كان الأول معرفة والثاني نكرة وجب إقامة الأول، فيقال في (أعطيت زيدا عمرا) :(أُعطي زيد عمرا)، وفي (أعطيت زيداً درهماً) :(أُعطِي زيد درهما) [118].

هذا آخر ما تيسر إيراده مما ليس من لغة القرآن في باب مرفوعات الأسماء، والحمد لله أولا وآخرا.

الخاتمة

وفي ختام البحث لا يسعني إلا أن أقوم بتسجيل ما وصل إليه من نتائج التي يمكن إجمالها بالقول: ليس من أسلوب القرآن الكريم في باب مرفوعات الأسماء ما يأتي:

1 ـ مجيء المبتدأ الذي له مرفوع أغنى عن الخبر غير معتمد على نفي أو استفهام، وغير مطابق لمرفوعه إفراداً، ومجيء المبتدأ الذي له خبر فعلا مضارعا مرفوعا حذفت قبله (أن) المصدرية.

2 ـ مجيء الخبر ظرف زمان عن الجثة، أو مجيئه جملة طلبية، أو مجيئه متقدما على المبتدأ إذا كان جملة.

3 ـ بروز الضمير الجاري على من هو له.

4 ـ تقدم الخبر إذا اقترن المبتدأ بـ(إلا)، وحذفه بعد إذا الفجائية.

5 ـ مجيء اسم كان نكرة وخبرها معرفة، أو مجيئهما نكرتين.

6 ـ دخول اللام المزحلقة على غير خبر (إن) الذي هو اسم.

7 ـ مجيء خبر (لا) مفردا.

8 ـ مجيء الفاعل منصوبا والمفعول به مرفوعا، أو مجيء الفاعل والمفعول به مرفوعين أو منصوبين.

9 ـ تقديم الفاعل المحصور بإلا على غير المحصور، أو اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول به مع تقدمه، أو اشتمال المفعول به على ضمير يرجع إلى ما اتصل بالفاعل المتأخر، وعكس ذلك، أو إنابة غير المفعول به مع وجوده عن الفاعل.

هذا، والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل، وآخرنا دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

[118] ينظر: شرح التسهيل (2/ 129)، وتوضيح المقاصد والمسالك (2/ 608)، وشرح ابن عقيل (2/ 124 - 125).

ثبت بالمصادر والمراجع

ـ **أسرار العربية**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الناشر: دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى 1420هـ- 1999م.

ـ **الأصول في النحو**، لأبي بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، الطبعة مجهول، والتاريخ مجهول.

ـ **إعراب القرآن**، لأبي جعفر أحمد بن محمد النَّحَّاس، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1421ه.

ـ **الاقتراح في أصول النحو**، لجلال الدين السيوطي، قرأه وعلق عليه الدكتور محمود سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية - مصر، الطبعة: مجهولة، 1426 هـ - 2006م.

ـ **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى 1424 ه - 2003م.

ـ **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، لأبي محمد عبد الله بن يوسف، المعروف بابن هشام، المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.

ـ **البحر المحيط في التفسير**، لأبي حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الأندلسي، المحقق: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر، بيروت – لبنان، الطبعة مجهولة، 1420 ه.

ـ **البرهان في علوم القرآن**، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة مجهولة الأولى، 1376 هـ - 1957 م.

ـ **بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب**، لأبي الثناء محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني، المحقق: محمد مظهر بقا، الناشر: دار المدني، السعودية، الطبعة: الأولى، 1406ه - 1986م.

ـ **تاج العروس من جواهر القاموس**، لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني المرتضى الزَّبيدي، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.

ـ **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.

ـ **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، المحقق: د. عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م.

ـ **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله، المعروف بابن مالك الطائي الجياني، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، الطبعة مجهولة، سنة النشر: 1387هـ - 1967م.

ـ **التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، لخالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ- 2000م.

ـ **التعريفات**، لعلي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1403هـ -1983م.

ـ **التعليقة على كتاب سيبويه**، لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ، المحقق: الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة: الأولى، 1410هـ - 1990م

ـ **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428ه - 2008م.

ـ **الجنى الداني في حروف المعاني**، لأبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المالكي، المحقق: الدكتور فخر الدين قباوة - الأستاذ محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

ـ **حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك**، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1417 هـ - 1997م.

ـ **حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع**، لحسن بن محمد بن محمود العطار الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة مجهولة، التاريخ مجهول.

ـ **الحجة في القراءات السبع**، لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه، المحقق: الدكتور عبدالعال سالم مكرم، الناشر: دار الشروق، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، 1401 هـ.

ـ **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة: الرابعة، 1418 هـ - 1997 م.

ـ **الخصائص**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: محمد علي النجار، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة: الرابعة، التاريخ مجهول.

ـ **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، المعروف بالسمين الحلبي، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة مجهولة، والتاريخ مجهول.

ـ **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، لشهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1415ه.

ـ **السبعة في القراءات**، لأبي بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي، المعروف بابن مجاهد البغدادي، المحقق: الدكتور شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف، القاهرة – مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ.

ـ **سر صناعة الإعراب**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، 1421هـ - 2000م.

ـ **شرح أبيات سيبويه**، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، المحقق: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، ودار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة: مجهولة، 1394ه - 1974م.

ـ **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، لأبي الحسن علي بن محمد بن عيسى الأُشْمُوني الشافعي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1419ه - 1998م.

ـ **شرح تسهيل الفوائد**، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، المحقق: الدكتور عبد الرحمن السيد، والدكتور محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة، الطبعة: الأولى، 1410ه - 1990م.

ـ **شرح ابن عقيل**، لعبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري، الشهير بابن عقيل، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث، القاهرة - مصر، الطبعة: العشرون، 1400ه - 1980م.

ـ **شرح الكافية**، لمحمد بن الحسن رضي الدين الإستراباذي، المحقق: يوسف حسن عمر، الناشر: جامعة قاريونس، بنغازي - ليبيا، الطبعة: الثانية، 1996م.

ـ **شرح الكافية الشافية**، لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، المحقق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1402ه - 1982م.

ـ **شرح المفصل للزمخشري**، لأبي البقاء موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422ه - 2001م.

ـ **الغيث الهامع شرح جمع الجوامع**، لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي، المحقق: محمد تامر حجازي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة: الأولى، 1425هـ - 2004م.

ـ **في النحو العربي نقد وتوجيه**، للدكتور مهدي المخزومي، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1406ه - 1986م.

ـ **الكافية في علم النحو**، لجمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب، المحقق: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 2010م.

ـ **الكتاب**، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، الملقب سيبويه، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، الطبعة: الثالثة، 1408ه - 1988م.

ـ **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، لأبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1407ه.

ـ **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي الحنفي، المحقق: عدنان درويش ومحمد المصري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت -لبنان، الطبعة: مجهولة، والتاريخ: مجهول.

ـ **لسان العرب**، لأبي الفضل محمد بن مكرم بن علي بن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، الناشر: دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1414ه.

ـ **اللغة العربية معناها ومبناها**، للدكتور تمام حسان عمر، الناشر: عالم الكتب، القاهرة – مصر، الطبعة: الخامسة، 1427ه - 2006م.

ـ **اللمع في العربية**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية، الكويت، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.

ـ **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الناشر: وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، المحقق: لجنة إحياء التراث برئاسة وتصدير: محمد أبي الفضل إبراهيم، الطبعة: 1420ه - 1999م.

ـ **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1422 هـ.

ـ **المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي**، للدكتور رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ـ مصر، الطبعة: الثالثة، 1417هـ - 1997م.

ـ **المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، لعبد القادر بن أحمد بن مصطفى، المحقق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1401.

ـ **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**، لأبي القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي الدمشقي، المعروف بأبي شامة، المحقق : طيار آلتي قولاج، الناشر: دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة: مجهولة، 1395ه - 1975م.

ـ **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: فؤاد علي منصور، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1418ه - 1998م.

ـ **مشكل إعراب القرآن**، لأبي محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القرطبي، المحقق: الدكتور حاتم صالح الضامن، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، 1405.

ـ **معاني القرآن**، لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، المحقق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، التاريخ: مجهول.

ـ **معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم**، لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، المحقق الدكتور محمد إبراهيم عبادة، الناشر: مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 1424ه - 2004م.

ـ **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لأبي محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف، الشهير بابن هشام، المحقق: الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الناشر: دار الفكر، دمشق – سوريا، الطبعة: السادسة، 1985م.

ـ **المفصل في صنعة الإعراب**، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري، المحقق: الدكتور علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1993م.

ـ **مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين**، لأبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، عنى بتصحيحه: هلموت ريتر، الناشر: دار فرانز شتايز، بمدينة فيسبادن ـ ألمانيا، الطبعة: الثالثة، 1400 ه - 1980م.

ـ **المقتضب**، لأبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، المعروف بالمبرد، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.

ـ **الموسوعة القرآنية المتخصصة**، لمجموعة من الأساتذة والعلماء المتخصصين، الناشر: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ـ مصر، الطبعة مجهولة، عام النشر: 1423 ه - 2002 م.

ـ **النشر في القراءات العشر**، لأبي الخير محمد ابن محمد بن يوسف بن الجزري، المحقق: علي محمد الضباع، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.

ـ **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية، القاهرة – مصر، الطبعة: مجهولة، التاريخ: مجهول.